E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/2006/L.8
5 July 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦

البند ٢ من جدول الأعمال

تهيئة بيئة مؤاتية على الصعيدين الوطني والدولي لإيجاد عمالـــة كاملـــة ومنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع، وتأثير تلك البيئة على التنمية المستدامة

مشروع الإعلان الوزاري للجزء الرفيع المستوى من الدورة، المقدم من رئيس المجلس، سعادة السيد علي حشاني (تونس) على أساس مشاورات غير رسمية

إنـــنا، نحـــن الوزراء ورؤساء الوفود المشاركين في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٦، المعقود في جنيف في الفترة من ٣ إلى ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦،

وقـــد نظـــرنا في موضوع: "تهيئة بيئة مؤاتية على الصعيدين الوطني والدولي لإيجاد عمالة كاملة ومنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع، وتأثير تلك البيئة على التنمية المستدامة"، وكذلك في تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع[(١)]،

وإذ نذكّر بالأهداف الإنمائية المتّفَق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية ونتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية المعقودة في إطار الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من ميادين،

وإذ نذكّر بنتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٢)]،

وقد نظرنا في الدراسة *الاستقصائية للحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٦: تباين النمو والتنمية*،

وإذ ندرك أن مجموع عدد الأشخاص العاطلين عن العمل على صعيد العالم قد بلغ مستوىً مرتفعاً جديداً في عام ٢٠٠٥، حتى وإن كان معدل البطالة على نطاق العالـــم قد ظل كما هو دون تغيير، وأن نصف مجموع العاملين في العالـــم، ومعظمهم من النساء، غير قادرين على كسب ما يكفي لانتشال أنفسهم وأفراد أُسرهم من

---

(١) E/2006/55.

(٢) قرار الجمعية العامة ٦٠/١.

هــوّة الفقر[٣]، ومن هنا التأكيد على التحدي المزدوج المتمثل في إنشاء فرص عمل منتجة جديدة وتحسين نوعية فرص العمل القائمة بالفعل،

قد اعتمدنا الإعلان التالي:

١- إننا مقتنعون بالحاجة الملحة إلى تهيئة بيئة على الصعيدين الوطني والدولي تفضي إلى تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وفرص العمل الكريم للجميع كأساس للتنمية المستدامة. فإيجاد بيئة تدعم الاستثمار والنمو وتنظيم المشاريع هو أمر لا بد منه لإنشاء فرص عمل جديدة. ذلك أن إتاحة الفرص للرجاء والنساء للحصول على عمل منتج في ظل أوضاع تتسم بالحرية والإنصاف والأمان والكرامة الإنسانية هي أمر لا بد منه لضمان استئصال شأفة الجوع والفقر، وتحسين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للجميع، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة لجميع الدول، وإيجاد عولمة شاملة للجميع ومنصفة بصورة كاملة.

٢- ونحــن نســلِّم بأن توفير العمالة الكاملة والمنتجة وفرص العمل الكريم للجميع، وهو ما يشمل الحمايــة الاجتماعية، والمبادئ والحقوق الأساسية المتعلقة بالعمل، والحوار الاجتماعي هي جميعاً عناصر رئيسية للتنمية المستدامة لجميع البلدان، ولذلك فهي هدف من الأهداف ذات الأولوية للتعاون الدولي.

٣- وإننا نعترف ببرنامج العمل الكريم الذي وضعته منظمة العمل الدولية بوصفه أداة هامة لتحقيق الهدف المتمثل في تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وفرص العمل الكريم للجميع.

٤- ونحن ندعم العولمة المنصفة دعماً قوياً كما أننا عازمون على جعل الهدف المتمثل في تحقيق العمالة الكاملــة والمنــتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع، بمن في ذلك النساء والشباب، هدفاً محورياً من أهداف سياســاتنا الوطنــية والدولــية ذات الصلة وكذلك من أهداف استراتيجيات التنمية الوطنية لدينا، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر، كجزء من جهودنا الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهــداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تشمل هذه التدابير أيضاً القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، حسب الــتعريف الوارد في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢، والسخرة. ونحن عازمون أيضاً على ضمان الاحترام الكامل للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

٥- إنــنا عازمون على تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع عن طريق القيام، في جملة أمور، بما يلي:

(أ) احترام وتعزيز وإعمال المبادئ الواردة في إعلان منظمة العمل الدولية المتعلق بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومتابعته، والتسليم بالدور المحوري لمنظمة العمل الدولية في هذا الصدد؛

(ب) بذل جهود مستمرة من أجل قيام الدول الأعضاء - إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد - بالتصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة باحترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل - والتنفيذ الكامل لهذه

---

(٣) على أساس أن خط الفقر هو دولاران في اليوم.

الاتفاقيات - ألا وهي الحرية النقابية والاعتراف الفعال بالحق في التنظيم النقابي والمساومة الجماعية، والقضاء على جميع أشكال العمل القسري (السخرة) أو الإجباري، والقضاء الفعال على عمل الأطفال وعلى التمييز فيما يتعلق بالعمالة والاستخدام؛

(ج) النظر في التصديق على الاتفاقيات الأخرى لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالحقوق المتصلة بالعمالة للنساء والشباب والأشخاص أصحاب حالات العجز والمهاجرين والسكان الأصليين.

٦- إننا نؤكد من جديد أن استراتيجية عمالة تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة المختار فيها العمل بحرية فضلاً عن توفير فرص العمل الكريم للجميع، في ظل الاحترام الكامل للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل في ظل أوضاع تتسم بالإنصاف والمساواة والأمان والكرامة، ينبغي أن تشكِّل عنصراً أساسياً في أي استراتيجية تنمية. ونحن نؤكد من جديد كذلك أن سياسات الاقتصاد الكلي ينبغي أن ترمي، في جملة أمور، إلى دعم إنشاء فرص عمل. وينبغي أن يُؤخذ في الحسبان تماماً التأثير والبُعد الاجتماعيان للعولمة.

٧- إننا نؤكد من جديد عزمنا على النهوض بالمساواة بين الجنسين والتمكين للنساء والبنات ونسلِّم بأن هذين أمران يتسمان بأهمية حاسمة بالنسبة إلى تحقيق التنمية المستدامة وبالنسبة إلى الجهود الرامية إلى مكافحة الجوع والفقر والمرض. وإننا عازمون على تنفيذ التزاماتنا المتعلقة بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان للمرأة عن طريق القيام، في جملة أمور، بضمان وصولها على قدم المساواة إلى العمالة الكاملة والمنتِجة وفرص العمل الكريم.

٨- ونحن نسلِّم بأن العنف ضد النساء والبنات يشكِّل عقبة خطيرة أمام تحقيق العمالة الكاملة والمنتِجة وتوفير العمل الكريم للجميع وأمام تحقيق التنمية المستدامة، ونؤكد من جديد التزامنا بإعداد وتنفيذ استراتيجيات وسياسات، من بينها تدابير موجَّهة، من أجل الوفاء بالالتزام القاضي بتوخي العناية الواجبة لمنع جميع أشكال العنف ضد النساء والبنات، وتوفير الحماية للضحايا والتحقيق في هذا العنف والمقاضاة بشأنه ومعاقبة مرتكبيه.

٩- ونحن نؤكد على الحاجة إلى الاستخدام المتَّسق لاستراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني من أجل تهيئة بيئة تمكينية تسمح باشتراك المرأة في التنمية وهو ما يتطلب اتباع نُهُج متعددة القطاعات ومتكاملة واتخاذ مجموعة واسعة من التدابير، بما في ذلك الالتزام السياسي على أعلى المستويات؛ والتغيير المؤسسي والتنظيمي؛ واعتماد وتنفيذ سياسات وبرامج قطاعية محددة؛ ووضع وإنفاذ أُطر تشريعية تتمشى مع أي التزامات متعهَّد بها في الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقيات منظمة العمل الدولية؛ وتوفير موارد كافية ومبادرات بشأن ميزانيات تستجيب للاعتبارات الجنسانية؛ وآليات للمساءلة والرصد؛ وبناء القدرات والتوعية العامة.

١٠- إننا نؤكد التزامنا بوضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للأشخاص أصحاب حالات العجز في كل مكان فرصاً متكافئة للوصول إلى العمالة الكاملة والمنتِجة وفرص العمل الكريم على قدم المساواة مع الأشخاص الآخرين ودون أي نوع من التمييز، بما في ذلك العمل على إيجاد سوق عمل وبيئة عمل يكونان مفتوحين أمام الجميع وشاملين للجميع ويسهل الوصول إليهما من جانب الجميع وكذلك بضمان أوضاع عمل عادلة ومواتية.

١١- نؤكد من جديد التزامنا بوضع وتنفيذ استراتيجيات تُعطي الشباب في كل مكان فرصة حقيقية ومتساوية للعثور على فرص عمالة كاملة ومنتجة وعمل كريم. وإذ نلاحظ في هذا الصدد أن قرابة نصف الأشخاص العاطلين عن العمل في العالم هم من الشباب، فإننا عازمون على جعل عمالة الشباب تدخل ضمن التيار الرئيسي لاستراتيجيات وبرامج التنمية الوطنية؛ ووضع سياسات وبرامج لدعم إمكانية التحاق الشباب بالعمل، عن طريق إتاحة فرص التعليم والتدريب والتعلُّم طوال الحياة التي تلبّي احتياجات سوق العمل؛ والنهوض بإمكانية الحصول على عمل عن طريق وضع سياسات متكاملة تمكّن من إنشاء فرص عمل جديدة وجيدة للشباب، وتيسير الحصول على فرص العمل هذه، بما في ذلك عن طريق المبادرات الإعلامية والتدريبية.

١٢- إننا نسلّم بأهمية عمل شبكة عمالة الشباب باعتبارها آلية للتبادل والدعم والاستعراض فيما بين النظراء، وندعو الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الشريكة إلى تعزيز هذه الشبكة وتوسيع نطاقها على الصُعُد الوطنية والإقليمية والدولية.

١٣- إننا نشدّد على الصلة الهامة بين الهجرة الدولية والتنمية ونتطلع إلى الحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الهجرة الدولية والتنمية والذي سيُجرى في ١٣ و١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ باعتباره فرصة لمناقشة الجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية والتنمية من أجل تحديد الطرق والوسائل المناسبة بغية زيادة فوائدها الإنمائية إلى أقصى حد وتقليل تأثيراتها السلبية إلى أدنى حد.

١٤- إننا نؤكد من جديد أهمية تعزيز وبلوغ الأهداف المتمثلة في تحقيق الالتحاق العام والمنصف بالتعليم الجيد وتحقيق أعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية ووصول الجميع إلى الرعاية الصحية الأولية كجزء من الجهد الرامي إلى القضاء على الفقر وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة ورعاية الاندماج الاجتماعي. ونحن نسلِّم بالحاجة المستمرة إلى معالجة تأثير فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل وغيرها من الأمراض المُعدية الرئيسية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

١٥- نؤكد على أن الإدارة السليمة على الصعيد الدولي هي أمر جوهري لتحقيق التنمية المستدامة. ومن أجل ضمان إيجاد بيئة اقتصادية ودولية دينامية وتمكينية، يكون من المهم تشجيع إيجاد إدارة اقتصادية عالمية عن طريق تناول أنماط التمويل والتجارة والتكنولوجيا والاستثمار الدولية التي لها تأثير على الآفاق الإنمائية المرتقبة للبلدان النامية. وتحقيقاً لذلك، ينبغي قيام المجتمع الدولي باتخاذ جميع التدابير الضرورية والملائمة، بما في ذلك ضمان دعم الإصلاح الهيكلي والاقتصادي الكلي وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية وزيادة وصول البلدان النامية إلى الأسواق.

١٦- ندعو جميع البلدان إلى النهوض بالإدارة السليمة التي لا بد منها للتنمية المستدامة، ونؤكد من جديد أن السياسات الاقتصادية السليمة والمؤسسات الديمقراطية المتينة التي تستجيب لاحتياجات الناس والهياكل الأساسية المحسَّنة هي الأساس الذي يقوم عليه كل من النمو الاقتصادي المطرد، واستئصال شأفة الفقر وإنشاء فرص العمالة؛ وأن الحرية والسلم والأمن، والاستقرار الداخلي، واحترام حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في التنمية - وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين، والسياسات الموجهة نحو السوق، والالتزام الشامل بإقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية هي أيضاً أمور لا بد منها ويعزز بعضها بعضاً.

١٧- نسلّم بأن المؤسسات الملائمة والتنظيم الملائم، بما في ذلك إيجاد أُطُر للحوار الاجتماعي، هما عنصران هامان لأداء أسواق العمل لمهامها على نحو فعال ومنصف. وهذا يشمل اعتماد وتنفيذ قوانين عمل تحمي حقوق العمال.

١٨- نشجّع الحكومات والمؤسسات المختصة الأخرى، على النحو المناسب، على النظر في تأثير سياساتها على العمالة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع، بما في ذلك ضمان اتساق السياسات.

١٩- إننا نسلّم بأن البلدان تحتاج، في سياق العولمة، إلى استنباط سياسات تمكّنها من تحقيق الكفاءة الاقتصادية والضمان الاجتماعي في آن وإلى إيجاد نُظم للحماية الاجتماعية تكون ذات تغطية أوسع نطاقاً وفعالة ينبغي أن تسترشد باحتياجات كل بلد وظروفه، وندعو في هذا الصدد المجتمع الدولي بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ومنظمة العمل الدولية إلى العمل معاً للمساعدة في الجهود التي تبذلها البلدان النامية، على النحو المناسب وبناء على طلب هذه البلدان.

٢٠- نؤكد من جديد أنه في ظل عيش ثلاثة أرباع الفقراء في العالم في مناطق ريفية وزراعية معظمها في البلدان النامية، ينبغي أن تشكل التنمية الريفية والزراعية جزءاً لا يتجزأ من سياسات التنمية الوطنية والدولية، كما أن العمل على الخروج من هوة الفقر يتطلب بذل جهود عاجلة لتحسين الإنتاجية ورفع الدخول في قطاع المزارع الريفية والقطاعات الأخرى غير المزارع بالنظر إلى أهمية ضمان أسباب كسب العيش لمزارعي الكفاف في البلدان النامية. وينبغي أن يشمل ذلك إجراء تحسينات كبيرة في الوصول إلى الأسواق؛ وإجراء تخفيضات في جميع أشكال إعانات التصدير بقصد إلغائها في نهاية المطاف؛ وإجراء تخفيضات في الدعم المحلي المشوّه للتجارة؛ وزيادة الاستثمار، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، في الهياكل الأساسية المادية وتنويع المنتجات، وكذلك زيادة محتوى الصادرات من القيمة المضافة. وندعو إلى زيادة دعم التنمية الزراعية وبناء القدرات التجارية في القطاع الزراعي في البلدان النامية، بما في ذلك من جانب المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة، ونشجع على دعم مشاريع التنمية السلعية، ولا سيما المشاريع المرتكزة على السوق، وإعدادها في إطار الحساب الثاني للصندوق المشترك للسلع الأساسية.

٢١- نؤكد من جديد على أن المناطق الريفية والحضرية مترابطة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً وأن المدن والبلدات هي محركات للنمو تسهم في تنمية المستوطنات البشرية الريفية والحضرية على السواء. ويتسم التخطيط العمراني المتكامل والاهتمام المتوازن بالأوضاع المعيشية الريفية والحضرية بأهمية حاسمة لجميع الدول. ويجب الاستفادة بالكامل من الإسهامات والروابط المتكاملة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية عن طريق إيلاء اهتمام مناسب لاحتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المختلفة. وأثناء التصدي للفقر الحضري، لا بد أيضاً من القضاء على الفقر الريفي وتحسين الأوضاع المعيشية، فضلاً عن إيجاد فرص العمالة والفرص التعليمية في المستوطنات الريفية والمدن والبلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٢٢- نعيد تأكيد أن القضاء على الجوع والفقر، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هي كلها أهداف شاملة وشروط أساسية للتنمية المستدامة، وندعو جميع البلدان إلى تشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة مع تولي البلدان المتقدمة

الـــريادة واســـتفادة جميع البلدان من العملية، مع مراعاة مبادئ ريو، بما في ذلك في جملة أمور مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتمايزة المنصوص عليه في المبدأ ٧ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٤] وفق ما دعت إليه خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[٥].

٢٣- إننا نسلِّم بأن تزايد ترابط الاقتصادات الوطنية في عالم سائر في طريق العولمة وظهور أنظمة قائمة على قواعد للعلاقات الاقتصادية الدولية يعنيان أن حيِّز السياسات الاقتصادية الوطنية، أي نطاق السياسات المحلية ولا ســيما في مجـــالات الـــتجارة والاستثمار والتنمية الصناعية، أصبحت تنظِّمه الآن ضوابط دولية وتعهُّدات واعتـــبارات لها صلة بالأسواق العالمية. ولكل حكومة من الحكومات أن تقيِّم التوفيق بين منافع القبول بالقواعد والالتزامات الدولية والقيود التي يفرضها فقدان حيِّز السياسات العامة. ومن الأهمية بمكان بشكل خاص بالنسبة للبلدان النامية، ومراعاةً لأهداف التنمية وأغراضها، أن تأخذ جميع البلدان بعين الاعتبار الحاجة إلى إقامة توازن ملائم بين حيِّز السياسات الوطنية والضوابط والالتزامات الدولية.

٢٤- نحـــن مصـــممون على التشجيع على مزيد الاستثمار، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لدعم أنشطتها الإنمائية ولتعزيز ما يمكن أن تستمده من هذه الاستثمارات من منافع.

٢٥- كمـــا أننا مصمِّمون على مواصلة دعم جهود البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالـــية من أجل خلق مناخ محلي يفضي إلى جلب الاستثمارات من خلال أمور من بينها إيجاد مناخ للاستثمار يتميز بالشفافية والاستقرار ويمكن التنبؤ به، بالتوازي مع إنفاذ العقود على النحو الملائم واحترام حقوق الملكية وسيادة القانون وانتهاج السياسات الملائمة والتقيد بالأُطُر التنظيمية التي تشجِّع تكوين المشاريع التجارية.

٢٦- إننا نتعهد بتشجيع وتيسير الوصول إلى التكنولوجيات وتطويرها ونقلها ونشرها حسب الاقتضاء، بما في ذلك التكنولوجيات السلمية بيئياً وما يرافقها من دراية، في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بشروط ملائمة، بما في ذلك بشروط تساهلية وتفضيلية، حسب ما يُتفق عليه اتفاقاً متبادَلاً.

٢٧- نسلِّم بالدور الحيوي الذي يلعبه القطاع الخاص في توليد الاستثمارات الجديدة والعمالة والتمويل لأغراض التنمية.

٢٨- نشـــجِّع الحكومات على المضيّ في السعي إلى خلق مناخ يفضي إلى تطوير المشاريع في كل من المـــناطق الريفـــية والحضـــرية. ويجب إيلاء عناية خاصة للسياسات التي تشجِّع المشاريع الصغيرة جداً والصغيرة والمتوســـطة الحجم ومشاركة المرأة وروح المبادرة في القطاعات الرسمية وغير الرسمية، من خلال تبسيط الأنظمة الإداريـــة وتحســـينها لتسجيل المشاريع الصغيرة ووصولها إلى الائتمانات الصغيرة، وأنظمة الضمان الاجتماعي،

---

(٤) *تقريـــر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبات)، المجلد الأول: القرارات التي اعتمدها المؤتمر، القرار الأول، المرفق الأول.

(٥) تقرير مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

والمعلومات عن الأسواق والتكنولوجيا الجديدة، فضلاً عن تحسين اللوائح التنظيمية. ومن المفروض أن تُسهم هذه السياسات في إدماج النشاط الاقتصادي غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.

٢٩- نشدّد على أهمية تشجيع مسؤولية الشركات ومساءلتها. كما نشجّع الممارسات التجارية المسؤولة كتلك التي يروّج لها الميثاق العالمي، وندعو القطاع الخاص إلى عدم الاقتصار على مراعاة المضاعفات الاقتصادية والمالية للمشاريع وإنما أيضاً مضاعفاتها الإنمائية والاجتماعية والخاصة بحقوق الإنسان وبنوع الجنس والبيئة. وفي هذا السياق، نؤكد على أهمية إعلان مبادئ منظمة العمل الدولية الثلاثي فيما يتعلق بالمؤسسات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية.

٣٠- إنّنا ندعو إلى زيادة الاستثمار الوطني وتمويل التنمية الدولية وتدفقات الاستثمار إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي تستهدف قطاعات الاقتصاد التي لها قدرة كبيرة محتملة على توليد عمالة منتِجة وعمل لائق للجميع. ويمكن أن يشمل تمويل التنمية هذا، عند الاقتضاء، تحويل الدين لتمويل التنمية المستدامة بما يهدف إلى خلق عمالة وعمل لائق للجميع، ولا سيما للشباب والنساء.

٣١- إنّنا نسلّم أيضاً بالدور الهام الذي يمكن أن يلعبه القطاع العام بوصفه مصدر عمالة وفي إقامة مناخ يمكّن من التوليد الفعلي للعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع.

٣٢- إنّنا نشدِّد على أهمية المساهمة التي يمكن أن يقدمها توليد العمالة في عملية إعادة البناء والتنمية بعد النزاعات. كما نشدِّد على إلحاح توليد فرص العمالة للرجال والنساء الذين دمّرت الصراعات والكوارث حياتهم. وندعو جميع المنظمات الدولية، وشرائح المجتمع المدني والقطاع الخاص إلى تكميل الجهود الوطنية من أجل توليد العمالة لدى التطرق لوقع حالات الطوارئ من هذا القبيل.

٣٣- إننا نشجِّع كل التشجيع التعاون المتعدد الأطراف والثنائي بين المانحين وفيما بين الوكالات والتنسيق فيما بينها، سعياً إلى تحقيق أهداف العمالة الكاملة والمنتِجة والعمل اللائق للجميع. وتحقيقاً لهذه الغاية، ندعو جميع المنظمات الدولية ذات الصلة إلى القيام، بناء على طلب الحكومات الوطنية وأصحاب المصالح ذوي الصلة، بالمساهمة من خلال البرامج والسياسات والأنشطة في تحقيق أهداف العمالة الكاملة والمنتِجة والعمل اللائق للجميع وفقاً لاستراتيجيات التنمية الوطنية.

٣٤- نطلب من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها وندعو المؤسسات المالية إلى دعم الجهود الرامية إلى إدراج أهداف العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع في سياساتها وبرامجها وأنشطتها. وبهذا الخصوص، ندعو أصحاب المصالح إلى المراعاة اللازمة لبرامج العمل اللائق القطرية لمنظمة العمل الدولية قصد تحقيق نهج أكثر تماسكاً وعملية تجاه التنمية على الصعيد الوطني على أساس طوعي.

٣٥- ندعو أيضاً اللجان الفنية والإقليمية إلى التفكير في كيفية جعل أنشطتها تساهم أو يمكن أن تساهم في تحقيق أهداف العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع.

٣٦- إننا نشجِّع أيضاً جميع الوكالات ذات الصلة على التعاون بنشاط في عملية تطوير الأدوات اللازمة لتشجيع العمل اللائق الجارية حالياً في منظمة العمل الدولية بناء على طلب مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

٣٧- ندعو منظمة العمل الدولية إلى التركيز على تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتشجيع العمالة الكاملة والمنتجة المتفق عليها في مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات قمتها الرئيسية بما في ذلك الالتزامات الواردة في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية، قصد تحقيق تقدم ذي شأن في السياسات العامة والبرامج التنفيذية على حد سواء، ونطلب بهذا الخصوص إلى منظمة العمل الدولية أن تفكِّر في وضع خطط عمل محددة زمنياً حتى عام ٢٠١٥، بالتعاون مع كافة الأطراف ذات الصلة، من أجل تحقيق هذا الهدف.

٣٨- إننا نتعهد بتنفيذ هذا الإعلان وندعو جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز وسائر المصارف المتعددة الأطراف، إلى الانضمام لجهودنا بهذا الخصوص.

٣٩- نقرّر إبقاء تنفيذ هذا الإعلان قيد الاستعراض، بما في ذلك من خلال هيئات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرعية، ونؤكد أنه على المجلس أن يسهر على تناسق وتماسك برامج كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٤٠- نطلب إلى الأمين العام أن يضمِّن تقريره السنوي عن متابعة نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات قمتها الرئيسية استعراضاً للتقدم المحرَز في خلق بيئة على المستويين الوطني والدولي تفضي إلى توليد العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، وتأثير ذلك على التنمية المستدامة، على مستوى السياسات العامة وعلى المستوى العملي على حد سواء.